

النحو السياسى

أو

(تأسيس النحو)

أ.د. صلاح روائ *

ما أن اكتشف الدكتور شوقى ضيف المخطوط رقم 375 نحو
تيمور لكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي ، وقام بتحقيقه سنة
1947م ، حتى اعتبره فريق من النحاة المحدثين بمثابة ثورة فى مجال
النحو العربى ، لما تضمنه من قدح فى نحاة المشرق القدامى ، وانتقاص
من جهودهم ، وتسفيه لأفكارهم ، وتشويه لآرائهم ؛ حيث لم يكن أحد
ليجرؤ على النيل مما فعلوا للنحو العربى من قواعد وأحكام ، وما
وضعوا له من ضوابط قبل ابن مضاء ، نظراً لما كانوا يتمتعون به من
قداسة وتقدير واحترام من جانب عليّة القوم حتى الولاة والخلفاء ، ولعل
أصدق مثال على تقدير الولاة لأولى العظم وإجلالهم ، موقف زياد بن أبيه
- أو ابنه عبيدالله - وكان والياً على العراق من أبى الأسود الدؤلى ،
حينما طلب منه أن يصنع للناس كتاباً يحفظ عليهم أسنتهم ، بعد أن
تفشى اللحن وانتشر فى اللغة العربية ، حتى أصبح ظاهرة شائعة مألوفة؛

* أستاذ النحو بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

فاستعفى أبو الأسود من هذا العمل ، فلم يشأ زياد - أو ابنه - أن يتهدده أو يتوعده ، أو ينزل به من العقاب ما يجبره على فعل شيء لا يرتضيه ، إكراماً له ، وإجلالاً لقدره ، واحتراماً لعلمه وفقهه ؛ وإنما أمر رجلاً أن يجلس على قارعة الطريق التي اعتاد أن يسلكها أبو الأسود عند ذهابه إلى المسجد للصلاة ، ويقرأ قوله الله - تعالى - : " وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ " (1) بكسر اللام من (رسوله) - بكسر اللام من (رسوله) - ، فلما فعل وسمعه أبو الأسود قال : " يا سبحان الله ، ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا " ، ثم رجع إلى زياد فقال له : أنا أفعل ما أمر به الأمير ... ونقط المصحف (2). هكذا كان إكبار الخلفاء والولاة والأمراء للعلماء ، وإجلالهم لما هم عليه من علم ومعرفة .

وظل الأمر على هذا النحو ، إجلالاً وتقديراً واحتراماً للعلماء ، وفي مقدمتهم علماء اللغة والنحو الذين قعدوا للغة العربية ، ووضعوا الضوابط والأحكام التي تحفظ على الناس ألسنتهم ، وتردهم إلى صواب الجادة التي كان قوامها ملكتهم اللغوية ، وأساسها سليقتهم التي جبلوا عليها ، إلى أن كان القرن السادس الهجري ، فإذا برجل من أهل الأندلس يخرج على الناس بكتاب سماه (الرد على النحاة) قصره على النيل من نحاة المشرق ، والانتقاص من جهودهم ، ورد الكثير من آرائهم ،

(1) سورة التوبة : من الآية 3.

(2) أخبار النحويين البصريين : 34.

والسخرية من أفكارهم بدعوى أن اللغة العربية سهلة ميسورة في ذاتها ، ثم جاء النحويون فأضفوا عليها الكثير من التعقيد والاضطراب ، وأدخلوا عليها ما لا حاجة إليه لمن يتكلم العربية الفصحى ، مما زاد المتعلمين والدارسين لها مشقة وعنتاً ، وأخذ يقترح أموراً لإصلاح اللغة وتقديم قواعدها ؛ إلا وهو ابن مضاء القرطبي (1).

وتتبلور مقترحات ابن مضاء لإصلاح اللغة والنحو فى النقاط التالية :

- (أ) إلغاء فكرة العامل النحوى .
- (ب) إلغاء العلل الثوانى والثالث .
- (ج) إلغاء تقدير الضمائر فى الصفات والأفعال .
- (د) إلغاء متعلق الجار والمجرور .
- (هـ) إلغاء التمارين العملية .

وما كاد كتاب (الرد على النحاة) يرى النور وي طرح فى المكتبات حتى وجدنا غير واحد من النحاة المحدثين يفتتن به ، ويعجب أشد

(1) أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي الجبائى القرطبي . ولد بقرطبة سنة 512 هجرية . درس الفقه على ابن العربى ، والبطروجى ، والرشاطى ، وابن المناصف ، ونفى القاضى عياض بسبته ؛ ودرس العربية على ابن سمنون ، وابن بشكوال ، ودرس كتاب سيبويه على ابن الرماك ؛ وتلمذ له كثيرون من جلة معاصريه كابن الشراط ، والبلوى ، والشلوبين . ألف: الرد على النحاة، والمشرق فى النحو ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان ، توفى بأشبيلية سنة 592 هجرية . (الديباج المذهب لابن فرحون : 47).

الإعجاب بما حوى بين دفتيه من آراء ، معتبراً أن ما أودعه المؤلف فيه يعد ثورة فى عالم النحو الرصين من شأنها أن تزلزل الأرض من تحت أقدام النحاة الأوائل ، وترسم منهجاً جديداً لدراسة اللغة والنحو ، قائماً على السهولة فى تناول ، والتيسير فى الإحاطة والفهم ، والتغلب على العقبات التى كانت تقف حجر عثرة أمام الباحثين والدارسين ، وتقضى على ما يكابدونه من مشقة وعنت فى سبيل تحصيله واستيعابه .

ولعل أول من افتتن بالكتاب ، وأعجب بما انطوى عليه من أفكار هو محقق الكتاب نفسه الدكتور شوقى ضيف ، حيث ذهب إلى تأييد ابن مضاء فى كل ما أثاره ، وطالب به ، تأييداً مطلقاً حيث نراه يقول :

" إن ابن مضاء لا يقصد الثورة للثورة ، أو يهدف إلى نحو المشرق ، ولكنه يريد تسهيله وتيسيره حتى يمكن تعلمه واستيعابه ، وكأنى به يراعى حال الدارسين ويريد لهم أن يأخذوا نفس النحو ، ولكن دون البحث والتعليل لظواهره ، وهذا أمر نلجأ إليه حين نضع ، وحين وضع من قبلنا كتب النحو للدارسين .

ولكن النحو كالفقه فى أول نشأته ، كان همّ العلماء ، وكان نشاطهم الفعلى لا يقف عند حد وضع الأصول ، وكان تناول مثل هذه المسائل يعتبر ترفاً عقلياً ، به يشغلون عقولهم ، وبه يملئون مجالسهم

فى حوار وجدال ينتهى بهم إلى هذه المسائل التى استصعبها ابن مضاء وغيره⁽¹⁾.

ثم يقول أيضاً مؤيداً ابن مضاء فى دعواه :

"إنى وغيرى مع ابن مضاء فى حملته على كتب النحو التى امتلأت بمثل هذه المناقشات والتعليقات ، وترمى إلى إدخال كل ذلك فى عقول الناشئين ؛ الأمر الذى كرهه الدارسون فى النحو وفى تعلمه"⁽²⁾.

ثم يذهب الدكتور شوقى ضيف إلى أبعد من ذلك ، إذ يقتضى أثر ابن مضاء ، وينهج نهجه فى القبح فى علماء النحو الأوائل ، والإحساء عليهم باللائمة فيما أدخلوه على النحو من مجادلات ومماحكات وتعليقات أفسدت النحو ، وأخرجته عن الإطار الذى يحقق للدارس والمتعلم ما يحتاج إليه لى يضبط كلامه ، ويصحح أسلوبه دون عناء أو مشقة فى محاولته استيعاب واستقصاء ما لا يحتاج إليه ، حيث يرسم طريقاً ويحدد منهجاً ، ويضع أسساً يمكن أن تلتزم عند تأليف كتب النحو للدارسين والمتعلمين حيث يقول :

"... نرى النحاة حين يعربون جملة ، يتساءلون : ما محلها ؟ هل محلها الرفع ؟ أو النصب ، أو الجر ، أو ليس لها محل ؟ فمثل (زيد يسافر أبوه) يقولون إن جملة (يسافر أبوه) فى محل رفع خبر لزيد ؛ ومثل (جاء زيد الذى رأيناه بالأمس) يقولون إن جملة (رأيناه بالأمس) لا محل لها

(1) مقدمة (الرد على النحاة) : 10.

(2) المصدر السابق .

من الإعراب صلة (الذى) . وهكذا يقسمون الجمل إلى جمل لها محل ، وجمل لا محل لها ، ثم يعددون النوعين ، فالجمل التى لا محل لها هى : جملة الصلة ، والجملة الابتدائية ، والجملة المفسرة ، والجملة الاعتراضية ، وجملة جواب الشرط أحياناً ، وجملة جواب القسم ؛ وبقية الجمل - على العكس - ذات محل ، فجملة الخبر محلها الرفع ، وكذلك جملة المبتدأ فى نحو : "وأن تصوموا خير لكم " ، ومثلها جملة الفاعل ، ونائب الفاعل ، والصفة إذا أتت مرفوعاً ، فإن تبعته منصوباً كان محلها النصب ، وكذلك إن تبعته مجروراً كان محلها الجر ؛ أما جملة الحال والمفعول به فمحلها النصب ، وأما جملة المضاف إليه فمحلها الجر . وهذا عناء ينبغى أن ننقيه من النحو ، لأننا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تشوش عقولنا ، وتدخلنا فى ضباب لا آخر له ، وأولى من ذلك أن نقول إن هذه الجملة خبر ، أو نعت ، أو حال ، وهلم جرا مكتفين بذلك ، لأننا لا نفيد مما وراءه "شيئاً" (1).

وممن افتتن أيضاً بشخصية ابن مضاء ، وأعجب أيما إعجاب بما سطره فى كتابه (الرد على النحاة) من قدح فى نحاة المشرق ، وانتقاص من جهودهم اللغوية والنحوية الدكتور محمد عيد ، حيث يصفه بقوله :
 " والإمام ابن مضاء أحد هؤلاء الرجال الذين كانت حياتهم ظاهرة لغوية فريدة لا تتكرر كثيراً ، وإذا كان لم يجد الإنصاف من معاصريه ،

(1) مقدمة (الرد على النحاة) : 71.

فإن الدراسات النحوية الحديثة تحتفى به وبآرائه ، وتجعل منه أحد المعالم الهادية فى طريق التطور اللغوى⁽¹⁾.

ثم يمتدحه بقوله :

" لقد سار - ابن مضاء - فى طريق الحرية الفكرية التى تعرف وتقوم ثم تحكم، حرية تغلغت فى روحه مع مذهبه الظاهرى حتى الأعماق ، فقد نادى بحرية النظر فى النحو للصرفة والتقويم والحكم لطرح ما لا فائدة فيه ، و الحفاوة بما يقتع وينفع .

الذى سار فيه شاق ، لكنه اقتنع بأنه طريق النجاة فسلكه ، إنه جديد ، لكنه خير من التقليد المطروق المجهد ، وهو فيه متفرد ، لكنه لم يفقده حرية فكره ؛ وقد استطاع أن يبني بجهد منارة مشعاً يهذى به السالكين بعده⁽²⁾.

ثم يبلغ إعجاب الدكتور محمد عيد بابن مضاء وأفكاره إلى حد أن يزن فكره وحده بفكر النحاة جميعاً ، حيث يقول فى معرض فكرة العامل عند ابن جنى وابن مضاء :

" إن رأى ابن جنى اجتهد عارض ، لم يضعه فى موضع التطبيق، بل كان فيما طبقه سائراً مع التيار التقليدى العام القائل بالعامل والعمل ، وبالرجوع إلى كتاب (الخصائص) وغيره من كتب ابن جنى ، لا يوجد لرايه امتداد فى غير الموضع الذى ورد فيه ؛ أما ابن مضاء فقد جعل من

(1) أصول النحو العربى : 39.

(2) المصدر السابق ، 50.

رأيه نهجاً فكرياً التزمه في كل ما عرض له من قضايا النحو ... مما لا يقارن بما ذكره جمهور النحاة - ومنهم ابن جنى - ، فابن جنى مجتهد في رأيه ، وابن مضاء صاحب منهج ، وكما بين الرأي المجتهد والمنهج الملتزم من بون بعيد ؟ ! (1).

ثم تبلغ ذروة إعجابه بابن مضاء ، وافتتانه به في قوله :
" وبعد : لقد وجد ابن مضاء في القرن السادس ، فوجد هذا الاتجاه التقليدي السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية وبصرية ، فدرسوه أو أنضجوه حتى وصل الأمر إلى حد التعمية والإلغاز ، وقاموا بالتعليق والشرح والاختصار على أشهر مؤلفات المشاركة كما فعل علماء المشرق من قبل ومن بعد ، فكانت ثورته على مناهج التفكير في النحو ، فناقشها وقدم فيها رأيه واجتهاده ؛ فهو ظاهرة متفردة بين من سبقوه ومن لحقوه ، وربما من أتوا بعده أيضاً " (2).

ومن النحاة المعاصرين الذين أعجبوا بابن مضاء القرطبي ، وتأثروا بأفكاره الدكتور تمام حسان (3)، حيث صنف كتاباً سماه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، بنى مادته على نبذ فكرة العامل النحوي ، ولكنه كان إيجابياً في دعواه حيث استعاض عن فكرة العامل بفكرة القرائن النحوية ، محاولاً طرد هذه الفكرة على كل أبواب النحو .

(1) نفس المصدر : 255.

(2) أصول النحو العربي : 38.

(3) أستاذ متفرغ بكلية دار العلوم ، وعميدها الأسبق .

ولعل ممن أعجبوا - قبلاً - بكتاب (الرد على النحاة) وما استودعه ابن مضاء فيه من آراء ، وتأثر به الأستاذ إبراهيم مصطفى⁽¹⁾، الذى صنف كتاباً سماه (إحياء النحو) دعا فيه إلى ما دعا ابن مضاء فى كتابه (الرد على النحاة) ، بل زاد عليه أموراً لم يذكرها ابن مضاء .

ونحن لا يتسنى لنا القطع بأن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد اطلع على كتاب ابن مضاء ، حيث إن كتاب (إحياء النحو) خرجت طبعته الأولى بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة فى شهر يناير سنة 1937، أما كتاب (الرد على النحاة) فقد خرجت طبعته الأولى بتحقيق الدكتور شوقى ضيف بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة 1947.

ولكن ما الذى يمنع من أن يكون الأستاذ إبراهيم مصطفى قد اطلع على مخطوط الكتاب قبل أن يعثر عليه الدكتور شوقى ضيف ويحققه ، ولا سيما أنه كان مودعاً بمكتبة العالم أحمد تيمور باشا تحت رقم 375 نحو ؟! كما أن أهم نظريتين بنى عليهما الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه ، وكانتا محور بحثه وهما : الدعوة إلى إلغاء العامل ، والدعوة إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث ، وهما نفس النظريتين اللتين بنى عليهما ابن مضاء كتابه ، وكانتا محور بحثه !!

(1) العميد الأسبق بكلية دار العلوم.

فحوى دعوى ابن مضاء .

يبدأ ابن مضاء كتابه بقوله : " قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه . وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه⁽¹⁾ .

ثم يأخذ فى مهاجمة فكرة العامل ، ويصفها بالفساد حيث يقول :
" فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ؛ وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا (ضرب زيد عمرا) ، أن الرفع الذى فى (زيد) ، والنصب الذى فى (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) ... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد "⁽²⁾ .

ثم يقول : " وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع "⁽³⁾ .

ويذهب فى معرض تقدير العوامل فى الصفات والأفعال إلى حد تكفير النحاة صراحة ، ووصفهم بالخروج عن رتبة الدين خروجاً مباشراً ، حيث يقول :

(1) الرد على النحاة : 69 .

(2) المصدر السابق .

(3) نفس المصدر : 70 .

" وادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق به عقاب ؛ وأما طرد ذلك فى كتاب الله - تعالى - الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وزيادة معان فيه مسن غير حجة ولا دليل ... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ " (1)؛ ومقتضى هذا الخبر النهى ، وما نهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل ، والرأى ما لم يسند إلى دليل ، وقال - صلى الله عليه وسلم - " من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار " (2). وهذا وعيد شديد ، وما توعده الله على فعله فهو حرام ، ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه ، فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه " (3).

وعندما يجد أن النحاة جميعاً مجمعون على القول بفكرة العامل النحوى ، يتصدى فى مكابرة ، وينكر فى صلف أن يكون إجماعهم على ذلك حجة ، حيث يقول:

" فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ... " (4).

(1) سنن الترمذى (كتاب التفسير) : 11 : 68.

(2) المصدر السابق : 11 / 67.

(3) الرد على النحاة : 73.

(4) الرد على النحاة : 74.

ويستمر ابن مضاء في تنفيذ آراء النحاة ، وادعاء بطلانها فيما يترتب على القول بفكرة العامل من تقديرات ، كتقدير متعلق الجار والمجرور ، وتقدير الضمائر في الأفعال والصفات ، ثم يعد إلى تطبيق نظريته في إلغاء العامل في بابي التنازع والاشتغال ، ولكنه لا يخرج فيهما عما قاله النحاة إلا في استبداله قولهم (أعملت) بقوله (علقت) .
حيث يقول :

"فأنا في هذا الباب - لا أخالف النحويين إلا في أن أقول (علقت) ولا أقول (أعملت) ..."⁽¹⁾.

ويصل ابن مضاء إلى باب (نواصب المضارع) فينكر على النحاة قولهم إن المضارع - بعد الفاء والواو - منصوب بـ (أن) مضمرة ،
حيث يقول :

"وما قالوا فيه ما لم يفهم ، وأضمرؤا فيه ما يخالف مقصد التأمل، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منها على باب (الفاء) و (الواو) ليستدل بها على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمرؤه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب"⁽²⁾.

أما العلل الثواني والثالث ، فيدعو ابن مضاء إلى إسقاطها من النحو ، حيث يقول :

(1) المصدر السابق ، 85.

(2) نفس المصدر : 115.

"ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) : لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ، ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب عن ذلك غير واجب على الفقيه (1).

ودعوى ابن مضاء إسقاط العلل الثواني والثالث بجره إلى القول بإلغاء أصل من أهم الأصول التي اعتمد عليها النحاة في تقعيدهم للنحو العربى وهو (القياس) حيث يقول :

"وأيضاً فإن الشئ لا يقاس على الشئ إلا إذا كان مجهولاً ، والشئ المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم فى الأصل موجودة فى الفرع ، وأمة العرب حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشئ ، وتحكم بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع ؟!" (2).

ويختم ابن مضاء دعواه بالدعوة إلى إسقاط التمارين العملية من النحو ، حيث يقول :

"ومما ينبغى أن يسقط من النحو : (ابن من كذا مثال كذا) لقولهم : ابن من البيع مثال (فعل) فيقول قائل : بوع ، أصله (بيع) فيبدل

(1) المصدر نفسه : 127.

(2) الرد على النحاة : 131.

من الياء واواً لاتضمام ما قبلها ، لأن النطق بها ثقيل ؛ كما قالت العرب : مؤمن وموسر ، أصل موقن : متيقن ، لأن اسم الفاعل وفعله : أيقن ، فتاء الفعل منه ياء ، كذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء ... فهذا في مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول مع قلة جدواه ، وعدم الافتقار إليه ، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه ؟! ⁽¹⁾.

ثم ينهى ابن مضاء كتابه (الرد على النحاة) بإجمال ما يجب أن يسقط ويلغى من النحو في كلمة واحدة وهي : ما لا يفيد نطقاً ، حيث يقول :

" فمما يجب أن يسقط من النحو : الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً ، مثل اختلافهم في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رفع المبتدأ ، ونصيب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً ، وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً " ⁽²⁾.

(1) المصدر السابق ، 135 - 137.

(2) المصدر نفسه : 137.

مناقشة دعوى ابن مضاء :

فإذا ما حاولنا مناقشة ابن مضاء فيما أخذه على نحاة المشرق ، وما شنع عليهم به ، إلى حد وصفهم بالكفر والمروق من رتبة الدين الإسلامي الحنيف ، لانتضح لنا بما لا يدع مجالاً لشك أو ريب أن ابن مضاء لم يكن صادقاً في إثارة هذه النقود ، وسوق هذه المؤاخذات ، كما لم يكن من جوهر الدراسات النحوية الحديثة في شئ حتى يمكن اعتبار مسلكه هذا ثورة نحو تيسير النحو ، كما بدا لبعض المحدثين الذين افتتنوا بكتابه (الرد على النحاة) بمجرد نشره ، وإنما كانت وراءها دوافع أخرى سنوضحها فيما يلي .

أولاً : لم يكن ابن مضاء بدعاً ولا مبتكراً ولا مخترعاً في دعوته إلى تيسير النحو بحذف ما يمكن أن يستغنى عنه المتكلم ، فقد سبقه إلى حمل لواء هذه الدعوة غير واحد من العلماء ، كابن حزم ⁽¹⁾ الذي هاجم العلل النحوية بقوله :

" وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً " ⁽²⁾.

⁽¹⁾ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن سفيان بن يزيد ، ولد بقرطبة في آخر يوم من رمضان سنة 384 هجرية . حفظ القرآن الكريم ، ودرس الحديث والأدب والفقه والأخبار والفلسفة ، ألف : الإحكام في أصول الأحكام في الفقه الظاهري ، واختصره في (النبد) . توفي سنة 458 هجرية . (معجم الأدباء : 12 / 241).

⁽²⁾ التقريب : 202.

وابن سنان الخفاجي الذي هاجم طريقة التعليل في النحو بقوله :
 " فأما طريقة التعليل ، فإن للنظر إذا سلط على ما يطل النحويون
 لم يثبت معه إلى الفذ الفرد ، بل لا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب
 منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة في ذلك" (1).
 كما أن عبدالقاهر الجرجاني قد حكى ما أنكره معاصروه في
 النحو، ومنه العطل، والتصاريف أو التمارين الصلية (2).
 حتى أبو الوليد ابن رشد قرين ابن مضاء ومعاصره ألف كتاباً
 سماه (الضروري في النحو) وهو يدل عنوانه على أنه دعا فيه على
 القصد والاعتدال في عرض المسائل والقضايا النحوية .
 من ثم يتضح أن ابن مضاء - في تأليفه كتاب (الرد على النحاة)
 كان مردداً لأقوال غيره ، مقتفياً آثار سابقيه ، متتبِعاً خطى الطمء من
 قبله فيما أخذوه على النحاة ، وانتقدوهم بسببه .
 ثانياً : بالنظر إلى القضية الجوهرية - فيما أثار ابن مضاء -
 والتي ينبني عليها جل ما دعا إليه في كتابه وهي إلغاء فكرة العامل ،
 نجد أنه لم يكن جاداً في دعواه هذه ، ولم يكن هدفه تيسير النحو - كما

(1) سر الفصاحة : 33.

(2) دلائل الإعجاز : 59 ، حيث يقول : " وأما النحو فظننته ضرباً من التكلف ، ولباً من
 التصف ، وشيئاً لا يستند إلى أصل ، ولا يعتمد فيه على عقل ، وأن ما زاد منه على
 معرفة الرفع والنصب ، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ ، فهو فضل لا يجدي نفعاً ،
 ولا تحصل منه فائدة ."

يدعى- وإنما كان هدفه الأساسى هو النيل من نحاة الشرق . وتجريحهم بل تجريمهم وتكفيرهم ، إذ نجده - بعد أن يورد كلام سيبويه ثم يصمه بالفساد ، كما يصف ما أجمع عليه النحويون بالخطأ ، ثم يورد كلام ابن جنى ، ثم يرفضه بدعوى أنه قول المعتزلة ، كما يصف من يقول بالعوامل النحوية بالجنون وعدم العقل - نجده يدعى تطبيق نظريته فى بابين من أبواب النحو ، دون أن يخرج فى أحدهما عما قاله النحاة ، بل لم يأت فيه بجديد ، وهما بابا التنازع والاشتغال .

إذ أن كل ما نادى به فى باب (التنازع) هو أن نقول : (علقت كذا بكذا) بدلاً من (أعملت كذا فى كذا) ؛ مع الاعتراف بفكرة العامل ضمناً ، فإنه حين يعلق فعلاً من الفعلين المتنازعين على معمول ، فقد اعترف ضمناً بأثر العامل الآخر ، وبأنه عامل ، حيث يقول :

"وأنا - فى هذا الباب - لا أخالف النحويين إلا فى أن أقول (علقت) ولا أقول (أعملت) ، والتعليق يستعمله النحويون فى المجزورات ، وأنا أستعمله فى المجزورات والفاعلين والمفعولين ..."(1).

ثم يسوق - فى صفحات طويلة - أقوال النحاة عن صور التنازع وفروعه ، ويردد شواهدهم وأمثلةهم الممعة فى الغرابة دون إنكار أو اعتراض سوى قوله (علقت) بدلاً من (أعملت).

(1) الرد على النحاة : 85.

أما فى باب (الاشتغال) فهو يعترف بالعمل والمعمول من أول وهلة، حيث يقول:

"ومن الأبواب التى يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها ، وتفهمها ، ولأنها موضع عامل ومعمول ، ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول : باب (اشتغال الفعل عن المفعول بضميره) مثل قولنا : زيدا ضربته"⁽¹⁾.

ثم يأخذ فى سرد أقوال النحاة من وجوب رفع الاسم المشتغل عنه، ووجوب نصبه ، وجواز الأمرين ، مقرأ لهم بما يقولون دون اعتراض أو إنكار.

ثالثاً : حتى دعوته إلى عدم تقدير الضمائر فى الأفعال والصفات التى جرت إلى القول بإلغاء القياس كلية ، لم يكن وفيّاً فيها بما وعد فى صدر كتابه ، حيث نجده يقر بوجود الضمائر ، ويعترف بتقديرها صراحة، حيث يقول فى باب الاشتغال :

" ... فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره فى موضع رفع ، وذلك لقولك : أزيد قام ، وقول الله - تعالى - " قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ " ⁽²⁾. ثم يقول أيضاً :

(1) المصدر السابق : 95.

(2) سورة يونس : من الآية 59.

"فإن عاد عليه ضميران ، أحدهما فى موضع مرفوع ، والآخر فى موضع منصوب أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب كقولك : أعبد الله ضرب أخوه غلامه ، فلك فى (عبدالله) الرفع والنصب ، إن روعى المرفوع رفع ، وإن روعى المنصوب نصب" (1).

رابعاً : فى باب (نواصب المضارع) ينكر على النحاة قولهم إن المضارع - بعد الفاء والواو - منصوب بـ (أن) مضمرة ، ويصفهم بأن ما قالوه فى هذا الباب لم يفهم وأنهم أضمرُوا فيه ما يخالف مقصد القائل؛ ثم يأخذ فى ذكر أحكام نصب المضارع بعد (فاء) السببية و (واو) المعية ، ويأتى بالشواهد والأمثلة التى أوردها النحاة من آيات قرآنية ، وأشعار ، وأمثلة موضوعة ، ولم يخرج على ما نكره النحاة البتة ، ولا حاول تفنيد آرائهم ، بل راح يسرد حججهم وعطلهم وأمثلتهم ، ولم يثبتها بشئ سوى الكلمة التى صدر بها هذا الباب وهى أن الإضمار يخالف مقصد القائل .

خامساً : إن ما يدعو إليه ابن مضاء من إسقاط العلل الثوانى والثالث وغيرها مما لا يحتاجه النحوى ، معمول به أصلاً من جانب النحاة ، وهم قد فطنوا إلى ذلك منذ القدم ، ولم يكونوا فى حاجة إلى من ينبههم إلى ذلك ، فقد ألفوا لتعليم المبتدئين كتباً منتقاة من هذه العلل والتفريعات التى لا يحتاج إليها لتعليم سلامة النطق وصحة الكتابة .

(1) الرد على النحاة : 99.

أما الذين يتخصصون فى الدراسات النحوية ، ويتصدرون للبحث فيها ، فعليهم الإمام بكل شئ حول هذه الدراسات حتى يتسنى لهم استخلاص ما يحتاجون إليه ، ويتصرفوا على هذا النمط من التفكير ، وليقفوا على مدى تأثير العلوم بعضها ببعض ، فأثر الفلسفة والمنطق واضح فى تلك العلل ، وأيضاً أثر الفقه الإسلامى الذى سبق وضعه وضع علم النحو ، وذلك عملاً بقول الخليل بن أحمد الفراهيدى : " لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه " (1).

الهدف الحقيقى للحملة :

مما تقدم يتضح بجلاء تام ، وعلى وجه لا يدع مجالاً لشك أو ريبة أن ابن مضاء القرطبى لم يكن صادقاً فى دعواه التى أثبتها فى مطلع كتابه (الرد على النحاة) من أنه أراد أن يخلص النحو مما لا يحتاج إليه النحوى ، وإنما كان قصده النيل من نحاة المشرق ، وتسفيه أفكارهم، وتشويه آرائهم .

ويبقى السؤال الذى يفرض نفسه ، ويتطلب الإجابة بإلحاح شديد ، وهو : ما هدف هذه الهجمة الشرسة من جانب ابن مضاء على نحو المشرق ونحاته ، حتى يصفهم بالجهل وعدم التعقل ، بل بالكفر والمروق من ربقة الدين الإسلامى الحنيف ؟

(1) الحيوان للجاحظ : 32 / 1.

وللإجابة على هذا التساؤل نقول - وبالله التوفيق :

لما انقضى عصر ملوك الطوائف من الأندلس ، وما صاحبه من نهضة علمية وفكرية مزدهرة ، تلك النهضة التي رعاها الحكم المستنصر في منتصف القرن الرابع الهجري؛ جاءت دولة المرابطين (493 - 541 هـ) التي اتسم عهدها بالجمود الفكرى ، وكادت تخلو به الأندلس من الحياة العلمية والفكرية المنطلقة التي عاشتها في ظل أمراء الطوائف، وذلك بسبب سيطرة فقهاء المالكية الذين فرضوا سطوتهم على حكام المرابطين، الذين لم تكن معارفهم تعدو فروع مذهب الإمام مالك بن أنس، حتى إن أمير المسلمين في ذلك العهد لم يكن يقرب منه أو يحظى عنده إلا من علم علم فروع المذهب المالكي (1)

ثم جاءت دولة الموحدين (541 - 668 هـ) لتنتقل الأندلس في عهدهم في حياة فكرية وأدبية عظيمة ، فاستعادت صورتها الزاهية التي كانت على عهد أمراء الطوائف ، ذلك أن أمراء الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون حق قدرها ، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلاً من أصول داعيتهم محمد بن تومرت ، ومن ثم كان أمراء الموحدين علماء ، فعبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين كان عالماً جليل القدر. تجمع حاشيته العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ، وكان خليفته

(1) المعجب للمراكشي : 236.

يوسف بن عبدالمؤمن أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم
لأيامها ومآثرها ، وجميع أخبارها فى الجاهلية والإسلام .

اتصل ابن مضاء بالخليفة الثانى يوسف بن عبدالمؤمن ، ولما كان
حجة فى الفقه الظاهرى ، فقد قرّبه منه ، وولاه قضاء (بجاية وفاس)
ولما توفى يوسف وخلفه ابنه يعقوب دعا الناس إلى الأخذ بظاهر الكتاب
والسنة ونبذ كتب مذهب مالك ، بل أمر بجمع كتب المذهب المالكى
وإحراقها فى الميادين العامة ، وتقدم إلى الناس فى ترك الاشتغال بعلم
الرأى والخوض فى شئ منه ، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة ، وفى
هذا يقول المراكشى : " وكان قصده بالحملة محو مذهب مالك وإزالته من
المغرب والأندلس مرة واحدة ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن
والسنة ، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهره
وأظهره يعقوب هذا ⁽¹⁾ .

ونظراً لما أظهره ابن مضاء من جهد وتفان فى الدعوة للمذهب
الظاهرى ، فقد أعجب به يعقوب ، ونزل من نفسه منزلة عظيمة ، فولاه
قضاء الجماعة فى مراكش ⁽²⁾ ، وكان يقضى بين الناس بأحكام المذهب
الظاهرى .

(1) المعجب : 304.

(2) قاضى الجماعة : هو رئيس القضاة ، وله الحق فى أن يأمر بالقتل على من استحقه من
غير رجوع إلى السلطان ، وهو الذى يقيم الحدود الشرعية . (أصول النحو العربى :
39).

وبهذا يكون ابن مضاء قد عايش ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأخرى ، وشارك فيها مشاركة تامة ، وربما كانت له اليد الطولى فى إشعال جذوتها ، وتأجيج أوارها ، بحكم موقعه كقاض للجماعة ، بل ربما كان أحد قادتها المبرزين العاملين على إذكاء شعلة المذهب الظاهرى ، وترسيخ أركانه بحكم مكانته كعالم من علمائه ، وداعية من دعائه ، مطبقاً لأحكامه وأصوله فى قضائه .

ولم يكتف ابن مضاء الطموح الذى لا يقف طموحه عند حد ، بالمشاركة الفعلية فى الثورة الفقهية التى قادها يعقوب ضد المذاهب الأخرى ، والتى أتت ثمارها يانعة ، وانتشر المذهب الظاهرى فى كل ربوع المغرب والأندلس على أنقاض غيره من المذاهب ، بل أمعن فى التقرب إلى يعقوب ، وإظهار الولاء له ؛ ففكر فى ثورة أخرى تضيف إلى المذهب الظاهرى نصراً جديداً ، ويضمن له التطبيق على أوسع نطاق حتى يشمل بأصوله ومبادئه جميع مناحى الحياة ، فهداه تفكيره - وهو العالم النحوى - أن يقود حملة ضد نحاة المشرق ، أشبه ما تكون بحملة أميره يعقوب ضد المذاهب الفقهية ، يدعم بها موقفه من يعقوب ، ويؤكد بها ولائه له ، فألف كتابه (الرد على النحاة) ، ليهاجم نحاة المشرق ، ويفند آراءهم ، وينال من أفكارهم ، موهماً بذلك أنها لا تتفق ومبادئ المذهب الظاهرى الذى كرس أميره يعقوب حياته لإظهاره ونشره فى كل ربوع المغرب والأندلس .

والدليل على ما ذهبنا إليه أنه لم يأت في كتابه هذا بجديد ، ولم يذكر شيئاً يمكن أن يفيد منه دارس النحو أو الباحث فيه على النحو الذي بيناه آنفاً عند مناقشة دعواه ، ومن ثم لم يكتب لدعواه هذه الثبات أو الاستمرار ، وإنما ذهبت أدراج الرياح كصرخة في واد سحيق ، وإن أعجب بها البعض وافتتنوا .

وفي النهاية نقول : حتى النحو أصبح وسيلة للتقرب والزلفى لدى المسئولين . إنه ليس النحو الذى ندرسه ونُدْرَسه لطلابنا ، وإنما هو النحو السياسى ؛ وإن شئت فقل : هو من قبيل : تسييس النحو .

قائمة الأبحاث
التي صدرت في الأجزاء السابقة
من سلسلة "دراسات عربية وإسلامية"

الجزء الأول

- قراءة في الترجمة العبرية لمعاني القرآن الكريم
 - من قضايا المنهج في علم الكلام
 - المضاربة بمال الوديعة أو القرض في الفقه الإسلامي
 - مفهوم السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية
 - التجربة الأخلاقية عند ابن حزم الأندلسي
 - دراسة الواقع اللغوي أساس لحل مشكلات اللغة العربية
 - فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر
 - الواقعية ما هي ؟ دراسة تطبيقية لقصص المدرسة الحديثة
 - قضية التأثير على شعراء التروبادور
- أ.د. عبدالرحمن عوف
أ.د. حسن الشافعي
أ.د. أحمد يوسف
أ.د. مصطفى حلمي
أ.د. حامد طاهر
أ.د. المسعيد بدوي
أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
أ.د. حمدي السموت
أ.د. أحمد درويش

الجزء الثاني

- مفهوم التطور في الفكر العربي
 - تحليل ظاهرة الحمد عند الحارث المحاسبي
 - التأمين في الفكر الفقهي المعاصر
 - تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
 - تعدد ألوجه الإعراب في الجملة القرآنية
 - تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربي لبلاشير
 - المرايا الشعرية لدى نازك الملائكة
 - موقف نقاد الرومانسية من شعر شوقي
 - قضية ترجمة الشعر
- د. محفوظ عزام
أ.د. حامد طاهر
أ.د. محمد بلتاجي
أ.د. أحمد طاهر حسنين
أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
ترجمة د. أحمد درويش
أ.د. محمد فتوح أحمد
أ.د. طه وادي
أ.د. رجاء جبر

الجزء الثالث

- تأثير الفقه الإسلامي في القانون الإنجليزي
 - ابن ماجه وفلسفة الاغتراب
 - ظاهرة البخل عند الجاحظ
 - العناصر الفكرية والفنية في رسالة الغفران
 - قضية زواج المرأة في الخليج من خلال الشعر العربي
 - النقد الجديد وفلسفة العصر
- أ.د. محمد عبدالهادي سراج
أ.د. محمد إبراهيم القيومي
أ.د. حامد طاهر
د. جابر قميحة
د. نوريه الرومي
أ.د. عبدالحميد إبراهيم

الجزء الرابع

- أ.د. أحمد مختار عمر
- د. عبدالمقصود عبدالغنى
- د. محمد عبدالحميد رفاعى
- ترجمة : أ.د. حامد طاهر
- د. علاء القنصل
- أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف
- د. منلوى ناظم
- أ.د. أحمد درويش

- القراءات القرآنية : رؤية لغوية معاصرة
- تجديد الفكر الإسلامى عند محمد إقبال
- انتشار الإسلام فى الهند
- بناء مصر الحديثة : محاضرة مجهولة لطفه حسين
- احتكاك العرب بالمصريان وأثاره اللغوية
- اللغة العربية ونور القواعد فى تعليمها
- أثر المبرد فى النحو العبرى
- نظرية النظم عند عبدالقاهرة الجرجاني

الجزء الخامس

- أ.د. محمد عبدالهادى سراج
- د. عبدالنواب شرف الدين
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف
- د. رفعت الفروناتى
- ترجمة د. سعيد بحيرى
- أ.د. أحمد طاهر حسنين
- أ.د. يوسف نوفل
- د. حسن البندارى

- عقوبة السجن فى الشريعة الإسلامية
- الوثائق الإسلامية
- حركة التأليف فى العالم العربى المعاصر
- حركة الروى فى القصيدة العربية
- الأصوات وأثرها فى المعجم العربى
- الثروة اللغوية العربية لأنطون شال
- نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب
- منهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية
- قراءة القصة القصيرة

الجزء السادس

- أ.د. محمود الربيعى
- أ.د. عبدالحكيم حسان
- أ.د. محمد السعيد جمال الدين
- أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف
- أ.د. حامد طاهر
- د. محمد صلاح الدين بكر
- د. محمود سلامة
- د. عصام بهى
- د. عبدالرزاق قسوم
- أ.د. حسن البندارى

- صراع مع الطبيعة أو صراع مع الفن
- العنصر المهمل فى حركة التجديد الشعرى
- استدعاء الشخصيات التراثية الهندية فى منظومة جاويد نامة
- التحليل النصى للقصيدة : نموذج من الشعر القديم
- الفلسفة الإسلامية فى العصر الحديث
- الوظائف اللغوية للزوائد فى النحو العربى
- قضية تأويل القرآن بين الغزالي ومعاصريه
- حديث عيسى بن هشام
- العلمانية والمنظور الإيماني
- تكوين النص الشعرى عند حازم القرطاجنى

الجزء السابع

- إعداد الداعية المفتي
- المنهج الإسلامي في التنمية
- إحياء الفلسفة بين مصطفى عبدالرازق ومحمد إقبال
- العلاقة الإسلامية البيزنطية
- حركة التجديد الدينية ودورها في نشر الحضارة الإسلامية
- الإنتاج الفكري وحق المؤلف
- محاولات التيسير في النحو العربي (القسم الأول)
- الثنائية في الفكر البلاغي
- نظرية الأخذ الفني عند حازم القرطاجني
- أ.د. حسن الشافعي
- أ.د. يوسف إبراهيم
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عليه الجنزوري
- أ.د. عبدالله عبدالرازق
- أ.د. شعبان خليفة
- أ.د. صلاح روى
- أ.د. محمد عبدالمطلب
- أ.د. حسن البنداري

الجزء الثامن

- نحو استكمال علامات الرسم الإملائي في القرآن الكريم لمحمد حميد الله
- أضواء جديدة على تفسير سورة يوسف من خلال اللغة المصرية القديمة
- رؤية الجبرتي للحركة السلفية في مصر وشبه الجزيرة العربية
- الترجمة ودورها في الفكر العربي
- المنهج في كتاب سيبويه
- محاولات التيسير في النحو العربي (القسم الأخير)
- المصطلح ودلالته في الدرس الصوتي عند العرب (القسم الأول)
- التراث والأصول الأوربية للحدثاة
- إنفاذ المتخصص وتوثيق الشعر عند ابن سلام
- ترجمة د. محي الدين بلقاجي
- أ.د. رمضان السيد
- د. نازك زكي
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. صلاح الدين بكر
- أ.د. صلاح روى
- د. رفعت الفرنواتي
- أ.د. عبدالحكيم حسان
- د. حسن البنداري

الجزء التاسع

- تذوق ابن فكيهة للنظم القرآني
- نحن وقضية التراث الفلسفي عند العرب
- خمس مشكلات حقيقية أمام الفلسفة الإسلامية في العصر الحاضر
- المصطلح ودلالته في الدرس الصوتي عند العرب (القسم الأخير)
- محاولات تيسير النحو العربي
- نحو أدب إسلامي مقارن
- عبدالله الطائي وآفاق الشعر المعاصر
- عمود الشعر في المصطلح النقدي
- أ.د. منير سلطان
- أ.د. عاطف العراقي
- أ.د. حامد طاهر
- د. رفعت الفرنواتي
- أ.د. صبرى إبراهيم السيد
- أ.د. الطاهر أحمد مكي
- أ.د. أحمد درويش
- أ.د. توفيق الفيل

الجزء العاشر

- موقف الفكر الإسلامى من الفلسفة اليونانية
- المشكلات الحقيقية والمشكلات الزائفة
- فلسفة التاريخ الإسلامى
- صعوبات فلسفية فى كتاب سيبويه
- مظاهر معاصرة الجيلين لدى شيوخ شعراء الخليج
- ملامح الشعر بريشة القصاص
- أ.د. محمد شامة
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عبد الحميد إبراهيم
- أ.د. عبد الرحمن أيوب
- أ.د. أحمد درويش
- د. إخلاص فخرى

الجزء الحادى عشر

- مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين
- تصنيف العلوم عند العرب
- جهود الشيخ أبو زهرة فى تطوير الدراسات الفقهية
- اللغة العربية بين المدرسة والجامعة فى دولة الإمارات
- صور الثقافة والتربية فى الأدب العربى القديم
- التشكيل الفنى للشعر بين الالتزام الاجتماعى والصدق النفسى
- شعر المناسبات : نظرة منصفة
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عاطف العراقى
- أ.د. محمد أحمد سراج
- د. أحمد طاهر حسنين
- أ.د. أحمد درويش
- د. محمود محمد عيسى
- د. إخلاص فخرى عمارة

الجزء الثانى عشر

- المنهج العلمى التجريبى فى الحضارة الإسلامية
- الإسلام من وجهة نظر المسيحية لجارديه
- توظيف العلوم الطبيعية فى بناء علم كلام إسلامى
- العلاقة التاريخية بين الأفغانى وناصر الدين شاه
- الشخصية العلمية الموضوعية فى البحث
- التفوق الإسلامى فى الأندلس لخمى بروسى
- نحو الكلام ، لا نحو اللغة
- تقويم برنامج التعليم الجامعى الأساسى
- منهج شوقى ضيف وأرلوه فى التعليم
- أ.د. عمار الطالبنى
- ترجمة أ.د. حامد طاهر
- د. رزق الشامى
- أ.د. مريم زهيرى
- أ.د. محفوظ عزام
- ترجمة أ.د. عبدالله جمال الدين
- أ.د. أحمد كشك
- أ.د. على الشرهان
- أ.د. على الحديدى

الجزء الثالث عشر

- حق الإنسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام
- ولاية الفقيه ونظام الحكم في الإسلام
- نظرية المعرفة عند الفارابي
- القاهرة الكبرى : دراسة في جغرافية المدن
- دليل عملي لطلاب الدراسات العليا
- التداخل بين النحو وعلم المعاني
- حاضر الوضع الأدبي في مصر
- تنويع الحكم التصوري في النقد العربي القديم
- أ.د. محمد شوقي الفنجري
- د. أمية أبوالمعود
- أ.د. عبدالفتاح القاوي
- أ.د. جمال حمدان
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. محمد فتنيح
- أ.د. حمدي المسكوت
- أ.د. حسن البنداري

الجزء الرابع عشر

- أحكام الشريعة بين الثبات والتغير
- الإباضية : الطائفة والمذهب
- دار العلوم : راحة على مبارك
- الثقافة في التلفزيون بين الأصالة والمعاصرة
- القيمة اللغوية لخصائص ابن جني
- إشكالية الفكر والفن
- الليالي : سيرة حياة وتجربة إنسان
- د. محمد المنسي
- أ.د. عبدالفتاح القاوي
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. سامية أحمد على
- د. حسام البهنساوي
- أ.د. صلاح رزق
- أ.د. ماهر حسن فهمي

الجزء الخامس عشر

- نظريات الإسلاميين في الكلمة
- التمايز بين الفكر الإسلامي والفلسفة الإسلامية
- ابن باديس وفلسفته في الإصلاح والتربية
- نيروزيه ابن سينا
- مستقبل الحوار بين العرب وأوروبا
- اللغة العلمية في العصر العباسي
- الأطر الفكرية في شعر شوقي
- أ.د. أبو العلا عفيفي
- أ.د. محمد إبراهيم الفيومي
- أ.د. عبدالفتاح القاوي
- د. إبراهيم محمد صقر
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. محمد حسن عبدالعزيز
- أ.د. أبو القاسم أحمد رشون

الجزء السادس عشر

- اتصال الجمل في النص القرآني
- مشكلة المخدرات في ميزان الشريعة الإسلامية
- الفكر الإباحي ودوره في تأكيد الشخصية المعنوية
- مالك بن نبي وفلسفته الإصلاحية
- فكرة شيلية المدوم عند المتكلمين
- الفلسفة اليهودية لايبنتاين
- ضمير الغالب بين التعريف والتكبر
- د. مصطفى عراقي حسن
- أ.د. محمد بلتاجي
- أ.د. حسن الشافعي
- د. جمال رجب سيدبي
- د. يوسف محمود
- ترجمة أ.د. حامد طاهر
- أ.د. السيد أحمد علي محمد

الجزء السابع عشر

- القرآن والنحو :
- نظرة على مراحل العلاقة التاريخية
- البيان القرآني وتهمة الشعر
- مقاتل بن سليمان والبلاغة القرآنية
- آراء صرفية لأبي العلاء المعري
- تجربة الاغتراب عند الشعراء العباسيين
- قضايا العصر في شعر أبي الصوفى
- المنهج الفلسفي في قراءة الأعمال الأدبية
- أ.د. علي أبوالمكارم
- أ.د. حسن طبل
- د. سعيد عبد العظيم
- أ.د. السيد أحمد علي
- د. صالح الخضيري
- د. سمير عبد الرحيم هيكل
- أ.د. حامد طاهر

الجزء الثامن عشر

- " الكتاب المنشور " يوم القيامة
- أصول الدية ومراحل تقويمها في السعودية
- ابن النفيس : فيلسوف مسلم
- مستقبل ثقافة المسلم في ظل التقدم العلمي
- ظاهرة الترخص عند أمن اللبس
- الحذف لكثرة الاستعمار
- تنوع التشكيل الشعري في قصائد أمس دواد
- قراءة نقدية في قصيدة العراف الأعشى لأمل دنقل
- د. محي الدين واعظ
- د. عبدالرحمن الغفيلي
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. يوسف محمود
- أ.د. نعمان حسان
- د. كمال سعد أبوالمعاطي
- د. إخلاص فخرى عماره
- د. عبدالمطلب زيد

الجزء التاسع عشر

- مقال في العقيدة
- الإيسيسكو ومستقبل العالم الإسلامي
- أثر العقيدة الإسلامية في تكوين جماليات الفن الإسلامي
- نظرية النحو الكلى
- شرح النص الأدبي : منهج وتطبيقه
- لمحمد غنيمي هلال
- تحقيق : د. جمال الدين رضوان

الجزء العشرون

- السنة والبدعة
- المضمون الأخلاقي في كتاب كلىة ودمنة
- رأى في " ليس "
- الجملة المركبة في اللغة العربية
- التوافق : أحد مظاهر علاقة علم العروض بعلم الصرف
- فضيلة الشيخ : محمد الخضر حسين
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. أحمد عبدالدايم
- د. سعود غازي ضيف الله
- د. محمد جمال صقر

الجزء الواحد والعشرون

- القرآن الكريم بين ترتيب النزول وترتيب التلاوة
- قياس الدلالة وحجته
- حجم الجملة العربية
- قضية تعريب الطب
- نحو خريطة إعلامية لمواجهة تشويه صورة العرب على الإنترنت
- العولمة ومستقبل المجتمع والدولة في الشرق الأوسط
- مقال في الحوار
- أ.د. صلاح روى
- د. محمد على إبراهيم
- أ.د. على أبوالمكارم
- أ.د. محمد الجوادى
- أ.د. عدلى رضا
- أ.د. على ليلة
- أ.د. حامد طاهر

الجزء الثانى والعشرون

- دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام
- أقسام حمل المطلق على المقيد
- المسجد الحرام ومكانته في الإسلام
- التعليل في فلمفة التاريخ عند ابن خلدون
- تراثنا المخطوط وكيف نستفيد منه
- دور هيئات التدريس في تنمية الوعي
- الأمنى ووقاية الطلاب من الجريمة
- د. خالد العروسى
- د. مختار بابا ادو
- أ.د. محمد نبيل غنامي
- د. مختار عطاالله
- أ.د. حامد طاهر
- د. عدلى رضا

الجزء الثالث والعشرون

- المصطلحات النحوية
- اللذة والألم في رسالة الغفران
- توهيف الأساطير الدينية ضد العرب والمسلمين
- الاتجاه الباطني عند ابن عربي
- الأثر المتبادل بين السياسات التشريعية والاقتصادية في مصر
- أ.د. علي أبوالمكارم
- د. أحمد الشنيتوي
- أ.د. محمد البلتاجي
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. حسن جميعي